شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
ASUNET

بعض الوثائق الاصلية تالفة

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

جامعة دمشق
كليَّة الشريعة
قسم الفقه الإسلاميِّ و مذاهبه

أحكام العُمران في الفقه الإسلامي

دراسة مقارنة

أطروحة أعِدَّت لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله

ص ٣١٦٨

إعداد
أحمد محمد سعيد السعدي

إشراف
الدكتور أسامة الحموي

أحكام العُمران في الفقه الإسلامي
دراسة مقارنة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ــ والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين ، وعلى آله وأصحابه الغُرِّ الميامين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فما زال الإسلام يثبت للعالم كله ــ وسيبقى ــ أنَّه دين الله الذي لا يأتيه الباطل ، وتُقَدَّمُ الدراسات المختلفة عنه في جميع مناحي الحياة مثبتةً صالحيته فوق الزمان والمكان منذ نزل القرآن على خاتم النبيين صلوات الله وسلاماته عليه حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، و الإسلام ملاذ المجتمعات الإنسانية ، والقبس الهادي إلى النجاة والسعادة دنيا وأخرى . وهذا البحث يحاول أن يجد له مكاناً ضمن هذه الدراسات مقدِّماً للعالم نموذجاً للحضارة والثقافة الإسلاميتين ، في مجال العمران بمعناه المادي المتمثل في بناء الأرض واستثمار إمكانيَّاتها لصالح استقرار الناس وأمنهم في مساكنهم .

وإذا كان حسب ابن آدم بيت يُكِنُّهُ ، وثوب يستر عورته ، وطعام يقيم أَوَدَهُ . فإن المشكلة الكبرى لدى الكثير من المجتمعات تكمن في الضرورة الأولى ، وقد لا نجد اليوم مشكلة في ستر العورة وإقامة الأود ، أو قد يكون ذلك في نطاق ضيِّق لا يمكن أن يقابل بمشكلة السكن و ارتباطاتها المتشعِّبة .

ومن ثَمَّ حاول هذا البحث أن يقدِّم الحلَّ الإسلامي لبعض جوانب هذا الموضوع المختلفة من جانبه الفقهي ، وإذا كان سيركز أساساً على الجانب الفقهي ، نظراً لطبيعة البحث وغايته القريبة ، إلا أنَّ هذا لايعني أنه لن يتعرض للجوانب الأخرى المتصلة به ، وإن كان سيحاول إبراز النواحي الحضارية بوصفها مدخلاً للبحث ، والنواحي الاقتصادية والاجتماعية والفنية تبعاً في هذا المدخل ، ومؤيداتٍ داخل بناء الموضوع في جانبه الفقهي

مع ملاحظةٍ أجدها مهمةً جدًّا ، وهو أنَّ البحث لن يتعرَّضَ ـ أساساً وبغير إشارات سريعة ـ لجوانب تتعلق بالفقه العمراني من جوانبه الاقتصادية أو تبعاتٍ تتعلَّق ببيع وشراء المساكن وإجارتها ونحو ذلك إلا بما يخدم الموضوع الأساسيَّ ، وهو بناء هذه المساكن وحدودها والموادُّ المستخدمة فيها ، والأحكام المترتبة على ذلك .

إذن ستبحث هذه الأطروحة مجمل النواحي الفنية والجمالية للبناء ، ابتداء بالأرض التي سيشيد عليها البناء ومروراً بإنشاء البناء وتخطيطه و كسوته وإصلاحه ، وانتهاء بأحكام الاشتراك فيه والمجاورة ، وتحديد المسؤولية عن البناء المشيَّد مع الإشارة إلى الأحكام الإدارية وشروط سلامة البناء ، واتجاهاته المحبَّذة ونفقات إصلاحه ، هذا مع أحكام الارتفاق وحكم الأجزاء المشتركة ، وأخيراً أحكام البروز وفتح المظلَّات والمناور . . .

هذا وأرجو الله عز وجل أن يمنحني الإخلاص في القول والعمل ، وأن يجعل ذلك خدمة لشرعه ومساهمة في الانتصار للحق ، بمحض فضله الذي اعتدته ، وإكرامه الذي تربيت عليه ، إنَّه سبحانه خير مسؤول .

أسباب اختيار البحث :

لا أظنُّ أنَّ هناك من يجهل الهجمة الغربية المستعرة على الإسلام ثقافة وحضارة وسلوكاً ، وواجبَ من آتاه الله أثارةً من علم في إظهار الحق لشُداتِه من الشرق والغرب على حدٍّ سواء ، ردًّا على هذه الحملة التي لم تترك جانباً من جوانب البناء الإسلامي الأكمل متمثِّلاً في مصدره الأول : القرآن الكريم ، ومصادرِه الأصلية والتبعية الأخرى وعلى رأسها سنة المصطفى **صلى الله عليه وسلَّم** ، ثم جهودِ علمائه في رسم معالم وأسس هذا البناء ليكون المسلم منها على بينة ، ثم تطبيقه عبر التاريخ الإسلامي المديد مما يثبت صلاحيته في كل زمان ومكان ، و ذلك ببيانٍ يُظهر الحقَّ في ذلك كلِّه ، في المجال الذي أقامه الله فيه ، والثغر الذي ينبغي أن يحرص على أن لا يؤتى الإسلام من قِبَلِه . وجانبُ العمران يبقى ـ في اعتقادي ـ الجانبَ الأبرز لوضوحِ صورةِ وآثار التوجيهات الإسلامية في بناء الحضارة الإنسانية ، ولذا كان عرضُ صورتِه الإسلامية وأحكامه الفقهية مساهمةً

أساسية في توضيح الحق لمن ينشده رداً على تلك الحملات التي بدأت بالتنظير الفكري وانتهت بتخريب نتاج الحضارة الإسلامية على أراضيها بحقد وبغض يدفعان نحو الهدم لأجل الهدم ، مما يذكرنا بحملات التتار والمغول وآثارها على مظاهر الحضارة الإسلامية السالفة .

لقد كانت الغاية من انتقاء موضوع أحكام العمران الذي اخترته للحصول على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله ، إبرازَ جانبٍ مهمٍّ من جوانب ثقافتنا وحضارتنا ، وقدرةِ هذه الحضارة وتلك الثقافة التي أنتجتها على تجديد نفسها ، وتقديم الصالح بما يتفق وظروف العصر وحيثيات المكان ، وبيان موقف الإسلام من المشكلات المرتبطة بمساكن الناس لا سيَّما النواحي الجوارية ، لأُقدِّمَ هذا البحث للإخوة المعماريين ، والمهندسين على اختلاف اختصاصاتهم العمرانية الذين تركوا النماذج الإسلامية ــ حاشا المساجد والمتاحف ، وما يدل على الآثار ، والتعبير عن الحنين إلى الماضي ــ إلى نماذج غَرْبيَّةٍ غريْبَةٍ مُستنسخة لا تأخذ بالحسبان ثقافة المجتمع وخصوصيته مِمَّا أوصلنا إلى ما نحن عليه من مشكلة سكنية تملأ الخلافاتُ حولها شرفاتِ المحاكم المدنية في شتَّى البلدان الإسلامية .

وإلى جانب هاتين الغايتين ــ توضيح الحق لطالبيه في أفضلية الثقافة والحضارة الإسلاميتين على شتى الثقافات والحضارات ، وتقديم بديل عمراني يستند إلى دين الأمة وثقافة المجتمع بغية تحقيق السَّكن النفسي والطمأنينة والأمن للأفراد في مساكنهم ــ ثَمَّ غايةٌ علمية وحاجة عملية لهذا البحث تتلخص في نُدرة الدراسات المتكاملة عن موضوع البناء من جانب فقهي رغم كثرة ما كُتِبَ فيه في تراثنا الثريِّ ، صحيحٌ أنَّ في هذا التراث كتباً تحدثت عن هذا الموضوع بالذات ، مُتعرِّضةً لكثيرٍ من جوانبه ، إلا أنَّ هناك ملاحظاتٍ تجعل هذه الدراسات بحاجة لتجديدٍ يتناسب وعصرنا ، إذ هي دراسات مستندة إلى مذهب فقهي واحد ، وغالباً المذهب الحنفي ، وأحياناً المذهب المالكي (نظراً لأنَّ هذين المذهبين حكما في شرق العالم الإسلامي وغربه سنين طوالاً) ، كما أنَّ هذه الدراسات لا تعتمد الترتيب المنظم لأنَّها مجموعة كبيرة من الفتاوى المتباعدة زماناً ومكاناً ، كما أنَّها لا تحاول أن تربط هذه الفتاوى بالتوجهات الحضارية الإسلامية العامة مما

نحتاجه في عصرنا ، والأهم من ذلك كله أنها تتحدث عن واقع ماضٍ لم يعد له مصدقات البتة إلا ما رحم ربك ، وهذه عوامل تدفع لوجوب التصدي لهذا الموضوع بنظرات معاصرة تستلهم الرؤى الإسلامية الحضارية ، وتعتمد المصادر الأصلية والتبعية ، وتقيس على الفتاوى المتقدمة بما يمكن إسقاطه على الواقع المعاصر ، كل هذا بترتيب أقرب لروح العصر وأدعى للمطالعة والمراجعة والاهتمام .

منهج البحث :

اعتمد الباحث بشكل عام الطريقة الاستقرائية المقارنة مستنداً إلى كتب الفتاوى ومظانّ أحكام البناء في الأبواب الفقهيَّة المختلفة ، بالإضافة إلى كتب الحيطان في المذهب الحنفي وما يقابلها عند المالكيين ، دون أن ينسى الأهمية البارزة لكتب الفقه العام أو القواعد الفقهية في هذا الموضوع ، وستُردُّ هذه المسائل المستقرأة إلى فصولٍ و مباحثَ تنتظمها، عارضاً في كل مسألة موقف المذاهب الأربعة ، مجملاً ما اتفقوا عليه ، و مفصّلاً مواضع الخلاف ، إما بردّ المسائل إلى قولين أو أكثر عند وجود قاسم مشترك بين عدد من المذاهب ، أو بذكر كل مذهب وحده عند وجود اختلافات و لو جزئيَّة داخل هذه المذاهب ، ثم محاولة حصر نقاط الاتفاق و الاختلاف بينها ، مع التعريج أحياناً إلى أقوالٍ من خارج المذاهب الأربعة حين تَخْدِم هذه الأقوال الرؤية العامَّة للبحث ، وتُتَمِّم جوانب لا تغطّيها الأقوال المعتمدة . يلي ذلك مناقشة للأدلة التي قد تعرض مع الأقوال حينما تكون ظاهرة و مرتبطة بالجزئيَّات ، أو تفرد قبل المناقشة عندما تحتاج لتفصيلٍ أو تتصدَّى لمواضيعَ ومسائلَ أساسيَّة في البحث ، وذلك للوصول إلى ترجيح القول الذي يظهر قُربُه أكثر لمقاصد الشريعة و أدلتها التفصيليَّة .

وسيحرص البحث قدر الإمكان على توحيد المصطلحات ومحاولة الجمع بين قديمها وحديثها مع الحرص على الجانب المعاصر لأنه الأهم للمجتمعات الإسلامية اليوم .

هذا وسيستعين البحث بكتب القانون المدني لا سيَّما القانون المدني السوري وأحكامه العقارية ليرى مدى انسجام هذه الأحكام مع الشريعة من جهة ، ولتسهيل عرض الموضوع الفقهي وفق أسس حديثة من جهة أخرى .

وبالنسبة للأعلام فستترجم ــ إن شاء الله ــ في آخر البحث ، سواء الأعلام المتقدمون أم المعاصرون مع التزام ترجمة من ذُكِرَ في متن البحث لا في حواشيه ومراجعه ، أمَّا تخريج الأحاديث فسيكون العزو فيها مفصَّلاً لمراجعها المعتمدة مع بيان درجة كل حديث يستشهد به إن لم يكن في أحد الصحيحين ، وسيكون تخريج ما وجد في بعض الكتب الستَّة منها ، إلا إن كان هناك حاجة لتخريجه من غيرها كأن يكون للحديث رواية صحيحة في غير الكتب الستَّة ، و رواياتها أدنى درجة . وما كان عند الإمام أحمد في المسند فتخريجه منه إن لم يكن في الكتب الستَّة ما لم تكن حاجة لتخريجه من غيره . وتفصيل العزو سيُلْتَزَمُ ــ بإذن الله ــ في جميع المراجع القديمة على اختلاف مواضيعها بذكر المرجع والكتاب والباب والجزء والصفحة .

الدراسات السابقة :

أمَّا عن الدراسات السابقة ، فسأتعرَّض لها بالتفصيل ــ إن شاء الله ــ ضمن الحديث عن جهود العلماء في مجال الفقه العمراني ، ضمن التمهيد التالي للمقدِّمة . على أنَّني لم أجد في مؤلَّفات المعاصرين موضوعاً يشابه موضوعي في العنوان أو المضمون ، سوى دراسة أكاديميَّة واحدة ، وهي أطروحة (البناء وأحكامه في الفقه الإسلامي – دراسة مقارنة –) للباحث إبراهيم بن محمد الفايز . وقد أُعِدَّت لنيل درجة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء بالرياض في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة بإشراف أ . د عبد العال أحمد عطوة رحمه الله تعالى . وقد نال الباحث على هذه الأطروحة درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز وذلك عام ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٦ م . ثم طبع الكتاب بعد أكثر من عشر سنوات في مجلدين يتناولان أكثر مباحث فقه العمران الإسلامي حتى بعض الجوانب الاقتصادية المرتبطة به . ولما تقدَّمت لمجلس الفقه الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة دمشق

بمخطط بحثي لم أكن على علم بهذا الكتاب ، ثُمَّ تبيَّن لي بعد الحصول عليه تصدِّيه لعددٍ من المسائل التي تناولتها خطتي في البحث مع فروق مهمة ، أوجز أهمَّها فيما يلي :

١. أطال الباحث في الحديث عن تعريف البناء ، و مشروعيَّته في الكتاب و السنَّة ، وهو أمر أوجزت الحديث فيه ، لأنَّ المقصود من البناء في الفقه ليس هو سوى المقصود لغة ، أمَّا مشروعيَّة البناء فأمرٌ ظاهر خاصَّة أنَّه مُتضمَّنٌ في الحديث عن حكم إقامة المباني .

٢. ناقش الباحث آراء الفقهاء في ماليَّة العقار ، وهو أمر لم أبحثه لأنَّه جانب اقتصادي بحت ، لا يتعلَّق بشكل مباشر في عملية البناء .

٣. كتب الباحث نحواً من نصف رسالته في أصل حكم البناء ، فذكر حكم بناء الحصون ، و دور العبادة ، والثغور ، ومحطَّات البثِّ ..... ، وذلك بناءً على ذكره أنَّ البناء تشمله الأحكام الخمسة ، في حين رأيت أن أقتصر على أصل الحكم و الاستدلال له مع ذكر ثلاثة أمثلة يمكن القياس عليها في بقيَّة التطبيقات ، وذلك لم يحتج منِّي سوى جانب من البحث .

٤. جعل الباحث الباب السادس ــ وهو الباب الأخير من أطروحته ــ معقوداً لما سمَّاه التَّصرُّفات في البناء ، وتحدَّث فيه عن أمورٍ يغلب عليها الجانب الاقتصادي كبيع البناء و إجارته ، وهو جانب لم أتحدَّث عنه لأنَّني استبعدت المسائل الاقتصاديَّة على أنَّ الباحث لم يستوفِ الحديث فيها .

٥. تحدَّثت في المبحث الثالث من الفصل الأول من الباب الأول عن تخطيط البناء ، فذكرت الاتِّجاه الأولى فيه ، و فصَّلت أسس تخطيط المسكن الإسلامي ، وهو أمر لم يتعرَّض له الباحث .

٦. فصَّلت أحكام الإصلاح على نحوٍ جعلتها فيه شاغلة لفصل كامل من فصول البحث الأربعة ، و هو تفصيل لا نظير له عند الباحث .

٧. تحدَّثت عن كسوة البناء بتفصيل لم يحظ بتوسُّعٍ مماثل لدى الباحث .

٨. تحدَّثت عن النظرة الحديثة للبناء الطابقيِّ ، وما تبعها من تقنين ، ومدى اتِّفاق ذلك مع الشريعة الإسلامية ، وهو أمر لم يتعرَّض له الباحث .